النزاعات والحروب وتداعياتها على إقليم النيل الأزرق
2017 – 2024

الصورة سكرين شوت من فيديو لشبكة عاين

د. هنادي النور عدلان الملك

باحثة، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة النيل الأزرق

Sudan Crisis Research Network

المرصد السوداني للشفافية والسياسات

المحتويات

مقدمة 3
أهمية الورقة وهدفها 3
مشكلة الورقة 3
منهجية الورقة 4
النزاعات المسلحة في إقليم النيل الأزرق الأسباب والمآلات 4
خلفية حول إقليم النيل الازرق 4
بدايات دورة جديدة من العنف 6
انقسام الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال 2017 6
كيف بدأت اعمال العنف وكيف تطورت؟ 8
العوامل السياسية التي شجعت علي تنامي العنف القبلي 10
تداعيات العنف القبلي علي المشهد السياسي 11
الجيوش النظامية وتداعيات الصراع 12
الجيوش غير النظامية 12
مشاركة إقليم النيل الأزرق في حرب أبريل 2023 13
الجهود الرامية إلى تجييش إقليم النيل الأزرق 15
الخاتمة 15

شكر وتقدير

"هـذه الورقـة هي الحصـيلة الثانيـة للتعـاون البحـثي بـين المرصـد السـوداني للشـفافية والسياسـات وشـبكة أبحـاث الأزمـة السـودانية SCRN، وهي رابطة كونها الأكاديميون والباحثون المنتسبون إلى المرصد الذين أجبرتهم الحرب على مغادرة مواقعهم."

مقدمة

تطغى الحروب والنزاعات على المشهد العام في العالم، بالتزامن مع المخاطر الطبيعية والمناخية من عواصف مدمرة وزلازل وانفجارات بركانية التي بدأت تتخذ منحى تصاعدياً في الآونة الأخيرة بوصفها أحد نتائج التدهور المناخي على مستوي العالم. ويُوقع هذا التدهور الملايين من الضحايا، ويسبب الكوارث الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب مواجهة أسبابها وعواقبها تعاوناً أممياً تتحمل المسؤولية فيه مختلف الدول والمناطق والأطر الدولية والإقليمية، ولو بنسب متفاوتة طبعاً. وفي السودان يفاقم من المشاكل التي تتسبب فيها الطبيعة تلك التي تنتج عن أعمال الإنسان وأبرزها النزاعات الإثنية. وفي الواقع، مشكلة القبلية ليست ظاهرة جديدة على السودان، لكن زادت حدتها وتنامي استخدام العنف في التعامل معها إلى درجة شن الحروب المسلحة وعمليات القتل العشوائي. والعامل الجديد في الظاهرة هو توظيف القبلية في الصراع السياسي على السلطة.

تركز هذه الورقة على بنية الصراعات المجتمعية في إقليم النيل الأزرق التي وجد فيها طرفا الصراع الحالي على الهيمنة على السلطة والثروة على المستوي القومي ضالتها بتوظيف التناقضات المحلية لمصلحتيها. ولا تخرج الصراعات المحلية بالإقليم من دائرة التعريفات العلمية لطبيعة الصراعات التي بينها كل من لوند وأليكس شميد، حيث عرف لوند (1997) النزاع بوصفه: "وضع يرى فيه اثنان أو أكثر من الأطراف أن مصالحهم متعارضة، فيعبرون عن مواقف عدائية، أو يسعون إلى تحقيق مصالحهم من خلال إجراءات تلحق الضرر بالأطراف الأخرى. وقد تكون هذه الأطراف أفراد، جماعات صغيرة أو كبيرة وأقطار."[1] بينما يري ألكس شميد (1998) النزاع بوصفه "مظهراً من مظاهر تضارب المصالح". ومن أمثلة ذلك التنافس على الموارد وتوزيعها مثل الأراضي والمال ومصادر الطاقة والغذاء؛ و/أو السيطرة على السلطة، والمشاركة في صنع القرار السياسي و/أو الهوية، (الثقافية والاجتماعية والمجموعات السياسية)؛ و/أو المكانة، لا سيما تلك المنصوص عليها في أنظمة الحكومة أو الدين أو الايدولوجيا.[2]

أهمية الورقة وهدفها

تواجه الدول ضغوطاً خارجية نابعة من البيئة الخارجية المتمثلة في جملة التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وضغوطاً داخلية مردها التوليفة الاجتماعية الناجمة عن التعدد والتنوع المجتمعي المتواجد ضمنها. وتستلزم مسئوليتها الكبري إيلاء اهتمام متزايد لبنيتها الداخلية من خلال وضع إدارة التعدد والتنوع في قمة جدول أعمالها. فالتحدي الذي يواجه الدول، خاصة ذات التعددية المجتمعية، هو خلق جموية مشتركة يشعر الجميع من خلالها بالانتماء. والتعدد الاجتماعي ظاهرة ملازمة للمجتمع البشري منذ عرف المجتمع ظواهر السلعة والملكية الخاصة والدولة، بل وقبل ذلك وبعده فالتمايزات الثقافية والعرقية والدينية بما تفرضه من تمايزات في الرؤي والمواقف السياسية هي تمايزات لازمة لطبيعة المجتمع البشري ذاته.

تهدف الورقة إلى معرفة تداعيات النزاع الإثني والقبلي وأثره على التنوع المجتمعي والتماسك الاجتماعي والهوية، وكذلك على الأمن القومي السوداني ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ومن ثم الإقليم. كما تهدف إلى التعرف على التنوع العرقي والثقافي والإثني والديني، ودرجة التباين والتماسك الاجتماعي في الإقليم وأثره على مكونات الاقليم، إلى جانب تداعيات حرب 15 أبريل 2023 وأثرها على الاقليم.

مشكلة الورقة

تُعتبر مشكلة إدارة التنوع العرقي والثقافي والإثني والديني بجميع أشكاله وأنواعه هي القضية المركزية، حيث أوضحت دراسات عديدة للنزاعات في عقد التسعينات إن النزاعات بين الدول ذات السيادة تتراجع أكثر فأكثر، لكن يقابلها ارتفاع في عدد النزاعات الداخلية للدول. وقد صارت النزاعات الداخلية أكثر دموية وعنفاً، وارتفع عدد الأفراد المتأثرين بالعنف المباشر والمجاعة والإثنية التي تثيرها النزاعات حيث قتل خلال ذلك العقد ما لا يقل عن ثلاثة ملايين ونصف من البشر، ونزح ما لا يقل عن الأربعة وعشرون مليوناً، وتحول ما لا يقل عن الثمانية عشر مليوناً إلى لاجئين. هذا إلى جانب الخسائر المادية والتدهور البيئي واضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية، ليس في الدول التي عانت من النزاعات فحسب، وإنما في الدول المجاورة لها، بل تعدت ذلك إلى أن التأثير على أقاليم بكاملها.[3] وأبرز مثال على ذلك ما يحدث في الخرطوم ودارفور والجزيرة وإقليم النيل الأزرق، على وجه الخصوص، حيث ترتب على النزاع انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وتحلل النسيج الاجتماعي، وانهيار مؤسسات الدولة الأمر الذي جعل المجتمع الدولي ممثلاً في المنظمات الأممية والمنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية تهتم بدرء تلك النزاعات ومعالجتها .

---

[1] Lund, Michael S., "Preventing and Mitigating Violent Conflicts: A Revised Guide for Practitioners." Washington, D.C., Creative Associates International, April 1997.p 2

[2] المرجع السابق.

[3] عبد الغفار، محمد أحمد، (د.ت)، فض النزعات في الفكر والممارسة الغربية والدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، ج1 دار هومة للنشر، الجزائر، ص9 .

إذن يمكن تعريف النزاع بأنه تضارب في المصالح نتيجة لتعارض الأهداف أو التوجهات بين طرفين أو أكثر (شخصين، أو مجموعتين، أو دولتين، أو جماعتين داخل دولة ما)؛ أو تضارب الأهداف والتوجهات في مسائل سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. والنزاع سمة طبيعية في حياة المجتمعات لا يمكن فصله من مظاهر الحياة الأخرى، إذ لولا التنوع والتعدد والاختلاف لما جري تيار الحياة، لكنه يفقد إيجابيته إذا تحول من السلام إلى العنف، ومن التنافس إلى الاقتتال، فيصبح أداة خراب ودمار.[4]

منهجية الورقة

اتبعت الورقة منهجية الاستقراء واستنطاق الجهات ذات الصلة؛ كما اتبعت المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة موضوع الدراسة ومن ثم يحلّلها؛ كما استخدمت الباحثة المنهج التاريخي والمنهج القانوني. وتغطي الورقة إقليم النيل الأزرق في الفترة الزمنية التي تبدأ من 2017 وتنتهي في 2024.

النزاعات المسلحة في إقليم النيل الأزرق الأسباب والمآلات

خلفية حول إقليم النيل الأزرق

يشغل الإقليم الركن الجنوبي الشرقي للسودان متاخماً لدولة أثيوبيا من الشرق، ودولة جنوب السودان من الجنوب الغربي والغرب، وولاية سنار من الشمال، وهو بذلك يعتبر جنوب السودان المعاصر. وينتهي الإقليم في جنوبه بإسفين ضيق بين الدولتين الجارتين، وتلعب هذه الحقيقة دوراً جوهرياً في الحراك السكاني عبر الحدود التي لا يمكننا اعتبارها حدوداً سياسية ثقافية حاسمة بين الإثنيات. بل هي تخوم رسمت فيها حدود توافقية، مما سهل على الكثيرين أن يكونوا مزدوجي الجنسية والوجود الجغرافي ولا يجدون صعوبات في العبور من دولة إلى أخري. ولهذه الحقيقة تبعاتها في تحليل النزاعات وأسبابها، وفى العلاقات المتبادلة عبر الحدود لنفس الإثنيات والعلاقات اليومية بينها، وسهولة الحراك عند النزاع وما يترتب على ذلك من إيجابيات وسلبيات، وهذا ما سنشير إليه لاحقاً.

إضافة إلى ذلك فإقليم النيل الأزرق غني جداً بالموارد الطبيعية، إذ أنه يضمّ مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة والمراعي الطبيعية. وتغطي الغابات الخضراء واسعة الانتشار مساحات كبيرة من الإقليم، كما أنه يعتبر من الأقاليم الغنية بالموارد المعدنية مثل الذهب والكروم ومعادن أخري. وتبلغ مساحة الإقليم حوالي 45844 كيلو متر مربع، ويقدر عدد سكانه بحوالي 1.3 مليون نسمة،[5] نصفهم من الشباب. وينقسم الإقليم إدارياً إلى سبع محافظات (انظر الشكل 1)، أربعة منها تقع علي ضفاف النيل الأزرق الذي يشق الولاية من الجنوب إلى الشمال وهي ود الماحي والرصيرص اللتان تقعان علي الضفة الشرقية من النهر، والدمازين وقيسان علي الضفة الغربية، ويجمع بينها خزان الرصيرص أحد أهم مصادر توليد وإمداد الكهرباء لكافة مناطق السودان، إضافة إلى محافظات باو والكرمك والتضامن التي تقع في جنوب وجنوب غرب الإقليم.

يعكس إقليم النيل الأزرق التنوع الاجتماعي والثقافي في السودان، وهو نتاج للتكوين التاريخي الذي أحدثته السلطنة الزرقاء، التي تأسست في الإقليم وكانت عاصمتها المركزية في سنار، بواسطة تحالف مجموعة العبدلاب ومجموعات قبلية مختلفة عُرفت باسم الفونج في العام 1504 واستمرت في الحكم حتي الاجتياح التركي للسودان في العام 1821. ويمكن وصف إقليم النيل الأزرق بأنه سودان مصغر، حيث يضم العديد من المكونات الاجتماعية والتباينات الإثنية والثقافية والاجتماعية. وأهم المجموعات الإثنية التي تسكن الإقليم هي مجموعة السكان الأصليين المتمثلة في الفونج، والبرتا، والهمج، والقمز، والجمجم، والكدالو، والرقاريق، والدوالة، والانقسنا، والأدوك، والكوما والقنزا، والسركم، والجبلاويين.

---

[4] الكرسني، عوض السيد، (محرر)، (2002)، حول قضايا الوفاق والسلام في السودان، شعبة العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، مؤسسة فريدريش آيبرت، مطبعة جامعة الخرطوم، ص840.

[5] UNICEF, Sudan state profile. متاح على الرابط: https://shorturl.at/ktJ78

الشكل (1): خريطة توضح محافظات إقليم النيل الأزرق

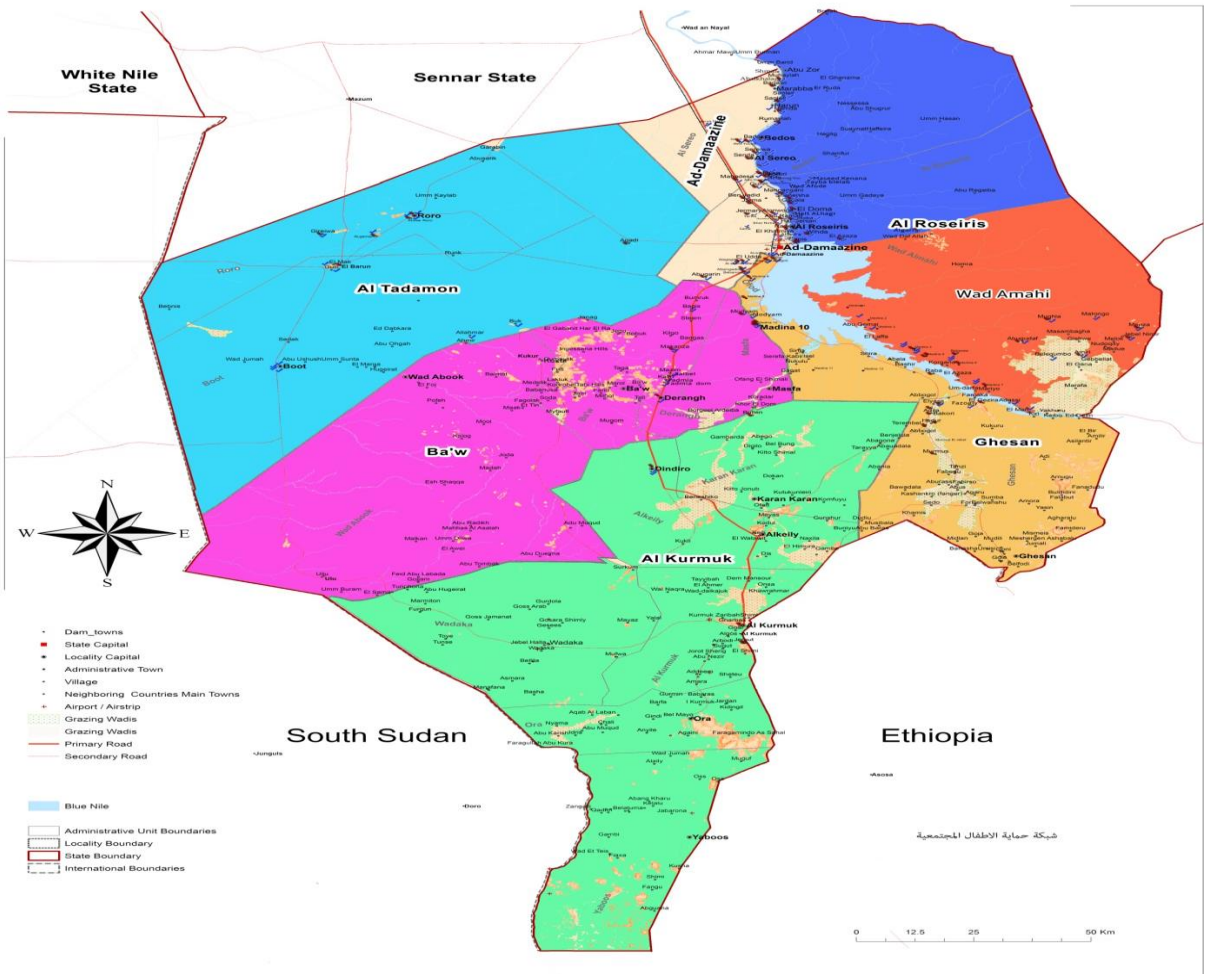

كما يوجد بالإقليم أيضاً قبيلتي كنانة ورفاعة، وهي قبائل رعوية عربية تمكث في الإقليم في فترات الجفاف وترحل شمالاً إلى مناطق جبل موية في ولاية سنار في فترة الخريف. ولها مراعي ومسارات تاريخية معروفة، وقد استقرت أعداد منها في العقود الأخيرة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، خاصة إبان فترة الجفاف التي ضربت السودان في العام 1983، كما شهد الإقليم استقرار بعض القبائل الرعوية الأخرى. وشهد الإقليم كذلك هجرات كبيرة لمجموعات قبلية من دول غرب أفريقيا، وشمال وغرب ووسط السودان باحثين عن العمل في المشاريع الزراعية والمراعي، الشيء الذي أدي تدريجياً إلى حالة من التصنيف المستجد بين سكان الإقليم، فصار هنالك من يعرفون بالسكان الأصليين أو القدماء للإقليم، وهم من يمتلك الأرض بحكم التاريخ، وهنالك الوافدون الجدد، الذين ازدادت أعدادهم بشكل ملحوظ في الثلاثين عاماً الأخيرة.

هذا البعد الاجتماعي للتكوين القبلي والإثني لسكان الإقليم بما فيهم من سكان أصليين وقبائل عابرة للحدود مع دول الجوار، إضافة إلى مجموعات القبائل الوافدة، أسهم بصورة كبيرة في تشكيل الخارطة الاجتماعية لسكان الإقليم. ومن ثم شكّل طبيعة النزاعات بينها، حيث حدت الهجرات الواسعة من غرب وشمال السودان وغرب أفريقيا بالسكان الأصليين إلى التمسك أكثر بحقيقة أنهم من يملكون أراضي الإقليم، وأنهم من يجب أن يحكمه ويمثّله حتي في السلطة المركزية للسودان. إضافة إلى ذلك أصبح هنالك بعد آخر يتعلق بالسلطة المحلية القبلية، ممثلة في الإدارة الأهلية، وهي نمط إداري قديم في السودان ذو طابع قبلي عشائري. وتعرف هذه الإدارة في إقليم النيل الأزرق بـ"المكوكية" المستمدة من إرث السلطنة الزرقاء، ويمثّلها أحفاد ملوكها من مجموعة الفونج حتي تاريخ اليوم، ومعهم حلفائهم من قبائل الإقليم من السكان الأصليين (انظر الشكل 2). ولهؤلاء الحلفاء عموديات ونظارات قبلية مرتبطة بملكية الأرض، ولا يحق للمجموعات القبلية الوافدة أن يكون لها مكوكية أو نظارات، نسبة لعدم امتلاكها للأرض في الإقليم. وللإدارة الأهلية في النيل الأزرق قانونان (قانون إداري وقانون قضائي)، وينظم هذين القانونين عمل الإدارة الأهلية إدارياً وقضائياً، حيث تمثل القبائل التي وفدت واستوطنت الإقليم منذ حوالي مائة وخمسون عاماً داخل الهرم الإداري للإدارة الأهلية بصفة شيوخ إداريين، بمعني

أنهم شيوخ يديرون شئون أهلهم لكن يتبعون للإدارة الأهلية في المنطقة المعنية التي تتبع للعمودية أو المكوكية. وهذا النظام الأهلي الهرمي جعل الإدارة الأهلية موجودة في كل أنحاء الإقليم، ولها بعدها وثقلها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي .

الشكل (2): هرم الإدارة الأهلية في إقليم النيل الأزرق

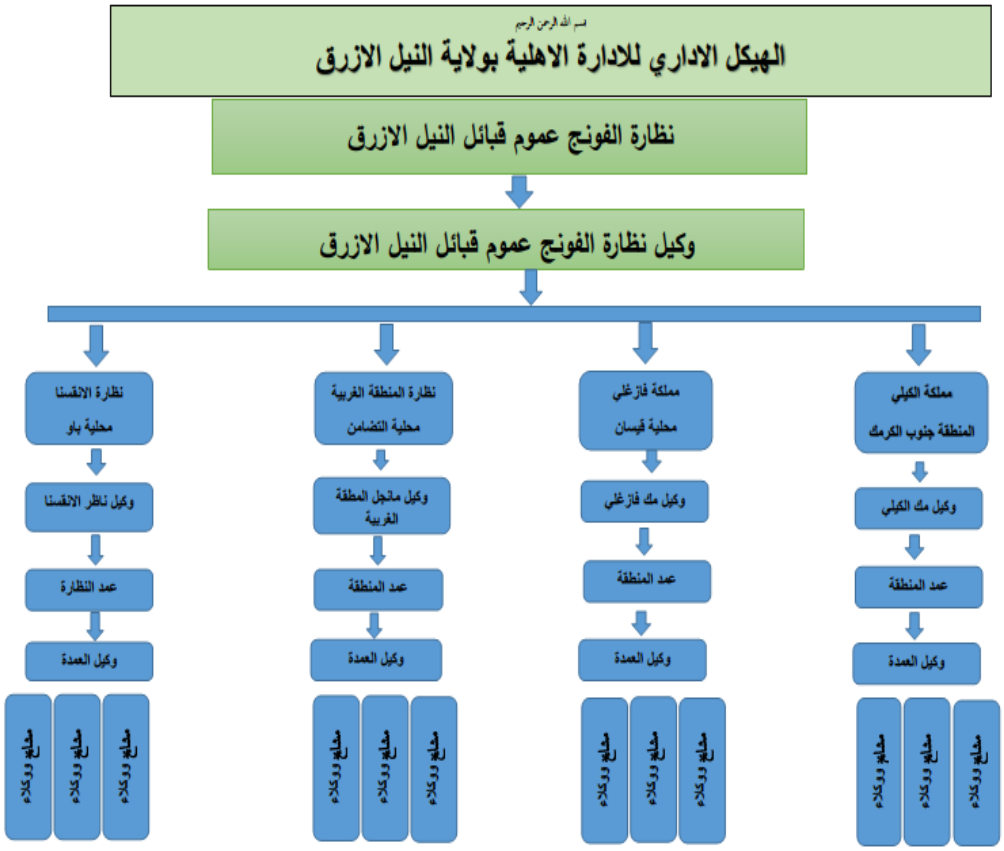

بدايات دورة جديدة من العنف

انقسام الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال 2017

أدى الانقسام بين قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان/شمال، وضعف قدراتها المؤسسية على الصعيدين القومي والإقليمي إلى اتساع الفجوة بين القرارات المتخذة من الحركة الشعبية لتحرير السودان على المستوى الوطني، وتلك المتخذة على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى تشويه مصداقية القيادة الوطنية. كما أدت هذه الفجوة الآخذة في الاتساع إلى زيادة الحاجة إلى الإصلاح المؤسسي وتحسين التمثيل، الذي تراه كثير من العضوية عنصراً حيوياً في سلامة الحركة وبقائها.[6]

أدت الانقسامات الواضحة على نحو متزايد بين كبار قادة الحركة إلى شق صفها بعد أن كانت خلال السنوات الاخيرة بمثابة محور قوي لتحالف المعارضة المسلحة السودانية في المجالين العسكري والسياسي. وقد كانت الحركة أيضاً ركيزة أساسية في مباحثات السلام مع الحكومة السودانية. وقد لاقت الحركة، التي لعبت دوراً محورياً لسنوات في التنظيم والتفاوض تحقيقاً لمصالح المعارضة مع الحكومة السودانية، انتقادات شتى باعتبار أنها قدمت تنازلات أكثر مما ينبغي أو غير كافية في هذه المفاوضات. وقد وضعت استقالة عبد العزيز الحلو من منصبه القيادي في أوائل مارس 2017 عملية السلام السودانية، سواء كان سلام نيفاشا أو سلام جوبا، على مسار محفوف بالمخاطر.[7]

[6] سليمان بلدو، "ردود الفعل إزاء الصراعات الدائرة بين القيادات داخل الحركة الشعبة لتحرير السودان شمال في شمال السودان"، يوليو2017، ص7.
[7] نفس المرجع السابق، ص 4.

تسبّب النزاع حول السيطرة علي مراكز قيادة العملية السياسية والعسكرية داخل مؤسسات الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال إلى انقسام حاد ودموي في العام 2017. وأدى الانقسام الذي أصاب الحركة وهي في حالة حرب مع الحكومة المركزية بقيادة المشير عمر البشير إلى تعقيدات كبيرة في إقليم النيل الأزرق. فللحركة الشعبية وجود كبير بالإقليم وتسيطر علي بعض المواقع فيه، خصوصاً في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية، ولديها آلاف المقاتلين من الإقليم، حيث تشكل مركز القيادة والثقل الثاني لقواتها بعد إقليم جبال النوبة.

جاء الانقسام نتيجة للخلاف بين رئيس الحركة الشعبية مالك عقار ونائبه عبد العزيز الحلو، بعد تصاعد الخلافات بينهما وفشلهما في إيجاد صيغة تحافظ علي وحدة الحركة الشعبية. وقد تطور الخلاف بسبب الموقف من قضية السلام حيث يري عبد العزيز الحلو ضرورة إدراج حق تقرير المصير في أي مفاوضات مستقبلية مع الحكومة السودانية باعتباره حقاً أصيلاً للشعوب المُهمشة في السودان، وكخيار بديل حال رفض الحكومة السودانية الاعتراف بالعلمانية والحقوق المتساوية للسودانيين. كما يري ضرورة بقاء الجيش الشعبي لمدة عشرين عاماً بعد أي اتفاق مع الحكومة السودانية كصمام أمان للتطبيق الكامل لاتفاق السلام.

من الجانب الآخر، يري مالك عقار أن الدعوة إلى حق تقرير المصير ستؤدي إلى إطالة أمد الحرب، وبالتالي إطالة أمد معاناة سكان المنطقتين، وعزل المنطقتين عن الصراع العام حول التحول الديمقراطي في السودان. كما يري أن تقرير المصير غير مقبول من المجموعات الوافدة والمهاجرة التي استوطنت في المنطقتين، وأن طرحه في هذا الوقت سيحولها إلى مجموعات معادية للحركة الشعبية ومعادية للسلام وللاستقرار في المنطقتين، ولذلك تبني الحكم الذاتي باعتباره خياراً أكثر واقعية وقابلية للتطبيق ويمثل موقفاً وسطاً بين المركزية القابضة وتقرير المصير.

كان لهذا الانقسام تداعيات كبيرة على إقليم النيل الأزرق بعد تحوله إلى انقسام عسكري إثني وسط قوات الجيش الشعبي في الإقليم، حيث وقفت القوات المنحدرة من قومية الانقسنا وحلفائها (الكُكلي، والفلاتة، والوطاويط، والهوسا وبعض عرب كنانة ورفاعة) إلى جانب الرئيس المعزول مالك عقار، بينما ساندت القوات المنحدرة من القوميات الأخرى بقيادة جوزيف توكا (الفونج، والهمج، والدوالة، والجمجم، والادوك، والبرون، والبرتا، وبعض عرب كنانة ورفاعة والفلاتة) إلى جانب عبد العزيز الحلو. وهذا يعني أن القوة السياسية الناعمة كانت مع عقار، والجيش بأغلب قوامه وعتاده الحربي مع القيادة الجديدة لعبد العزيز الحلو، ويلاحظ أن بعض القبائل توزعت بين الفريقين.

تسبب النزاع حول قيادة الحركة الشعبية ورؤيتها حول تحقيق السلام في تفجير النزاع الإثني المكتوم في الإقليم بين قبيلة الانقسنا، التي ينتمي إليها مالك عقار، من جانب، والمجموعات الاثنية الأخرى المكونة للجيش الشعبي من جانب آخر. والأخيرة لم تكن راضية عن هيمنة الانقسنا علي المواقع القيادية في الحركة، وتتهم رئيسها مالك عقار بتمكين أهله وأبناء قبيلته من مفاصل الحركة من خلال محاباتهم في التعيين في الوظائف القيادية والترقيات العسكرية، كما تتهمه بتجاهل وتهميش كفاءات مشهود لها في الإقليم وقادة عسكريين لهم تاريخهم في الجيش الشعبي، لمجرد انتمائهم إلى مجموعات إثنية أخرى. وسرعان ما تحول الانقسام إلى صراع دامٍ بين الطرفين، واستمرت المعارك العسكرية طوال العام الذي شهد الانقسام، مع سعي كل طرف لتعزيز نفوذه السياسي والعسكري والسيطرة علي أكبر مساحة من الأرض. وكانت المحصلة النهائية للنزاع أن سيطر الجناح الذي يقوده جوزيف توكا على غالب المناطق الواقعة تحت سيطرة الجيش الشعبي، بما في ذلك يابوس حيث القيادة المدنية للحركة الشعبية، ومنطقة سودا مركز قيادة الجيش الشعبي. ولم يبق للحركة الشعبية بقيادة ملك عقار سوي مساحة صغيرة في الشمال الغربي للأراضي المحررة التي تشمل منطقة الفوج الواقعة في الحدود مع جنوب السودان، ومنطقة أولو التابعة لمحافظة باو التي أصبحت فيما بعد مركز قيادة الحركة الشعبية/مالك عقار.

صاحب تلك المعارك استهداف إثني قبلي متبادل، وانتهاكات واسعة ومروعة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني شملت نهب الممتلكات الخاصة، والقتل خارج القانون، واغتصاب الفتيات والنساء، والتعذيب والاعتقالات العشوائية، وغيرها من الانتهاكات المروعة. وخلفت مئات الضحايا من المدنيين من الطرفين وأدت إلى تعميق الانقسام في الحركة الشعبية وتسببت في فشل دعوات السلام وكافة مبادرات توحيد الحركة مرة أخرى. وهذه المذابح لم تجد حظها من التحقيق الشفاف حتي الآن، مما أدي إلى تعميق الانقسام الإثني والاستقطاب القبلي، اللذين استشريا في كل الإقليم وانتقلا إلى المناطق خارج سيطرة الجيش الشعبي في معسكرات اللاجئين في أثيوبيا وجنوب السودان والمناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الحكومية. وقد أثّر هذا الوضع بصورة كبيرة علي وحدة سكان الاقليم، خاصة المجموعات التي تصف نفسها بالتهميش،[8] وعقّد إمكانية الوصول إلى سلام شامل وعادل ينهي معاناة سكان الإقليم ويضع حداً للتهميش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي الذي عانوا منه لعقود.

من جانب آخر أيقظ الانقسام الخلافات التاريخية بين مجموعة الانقسنا، ومجموعات البرتا والهمج والفونج التي كانت تسيطر علي مقاليد الحكم في فترة السلطنة الزرقاء. والأخيرة تري أن دورها القيادي لمكونات الفونج حق وامتياز تاريخي، حسب التسلسل الهرمي والتراتبية السياسية للسلطنة الزرقاء. وفي نفس الوقت، ترى مجموعة الانقسنا، التي لم تكن راضية عن تلك التراتبية التي تمردت عليها وخاضت بسببها عدة معارك عسكرية في

[8] هي المجموعات التي تصنف بأنها من أصحاب الأرض والمناطق المغلقة.

أواخر أيام السلطنة الزرقاء، أن قيادة الإقليم حق مستحق اكتسبته بنضالها ضد التهميش ودورها وتضحياتها خلال الحرب الأهلية، خاصة الحرب الأخيرة التي اشتعلت في سبتمبر 2011 التي دفعت فيها قومية الانقسنا ثمناً باهظاً، أكثر من المجموعات الأخرى، وتعرضت فيها إلى إبادة حقيقية وتصفيات عرقية مروعة بسبب الانتماءات الايدلوجية.

أثر الانقسام بصورة مباشرة على اتفاق سلام جوبا 2020 الذي عارضته مجموعة جوزيف توكا التي لا تري في مجموعة مالك عقار سوي حركة اسفيرية ليس لها وجود في الواقع، وأن الاتفاق قد مكّنها من السلطة في الإقليم دون مبرر وأعطاها حقاً لا تستحقه. كما تري أن الاتفاق لم يخاطب جذور النزاع ولم يلبِ طموحات أهل الإقليم في الحرية والعدالة والمواطنة المتساوية، وأن مكتسباته أقل من التضحيات التي قدمتها الحركة الشعبية في الحرب التي استمرت لأربعة عقود. وقد امتد التنافس والصراع بين الفصيلين والاستقطاب القبلي الذي أنتجه ليلهب النزاع بين الهوسا ومكونات السلطنة الزرقاء. وقد اتهمت الحركة الشعبية بقيادة مالك عقار الحركة الشعبية بقيادة عبد العزيز الحلو بالتورط في النزاع القبلي في الإقليم، وهو ما نفته الحركة الشعبية بقيادة عبد العزيز. واتهمت الحركة الشعبية قيادة مالك عقار بالتآمر ضد مكونات الفونج وموالاة الهوسا والاستعانة بهم للسيطرة علي مقاليد الحكم في الإقليم ولتضخيم جناح مالك عقار الذي فقد حواضنه الشعبية التي تمردت على قيادته وانحازت إلى قيادة عبد العزيز الحلو .

كيف بدأت اعمال العنف وكيف تطورت؟

يرجع تاريخ أعمال العنف بين الطرفين إلى يوليو وأغسطس 2020 في المدينتين 11 و10 في محافظة قيسان بين الدوالة والهوسا، وفي منطقة الطرفة في شمال محافظة الرصيرص بين الهوسا والكماتير، حيث أُخمد العنف وقتها بتدخلات الإدارة الأهلية وحكمة قادة الطرفين[9]. عادت التوترات وتصاعدت من جديد بعد إعلان إمارة الهوسا وتنصيب محمد نور الدين أميراً للهوسا في يناير 2022 أمام حشود ضخمة في مدينة ود الماحي.

الصورة لأطفال هاربين من العنف في النيل الأزرق، شبكة عاين

قوبل إعلان إمارة الهوسا منذ البداية بغضب وسخط شعبي من قبل مجموعات الفونج الأصلية صاحبة الحقوق التاريخية للأرض بالإقليم، واعتبرت ذلك تجاوزاً من قبل الهوسا علي قواعد سلطات وإرث الإدارة الأهلية التي تمنح الإمارة فقط لمن يملكون حواكير علي الأرض وفق القوانين والأعراف المتوارثة. خاطبت الإدارة الأهلية حاكم الإقليم وطالبته بإعلان موقف رسمي رافض للإمارة الجديدة، إلا أنه اعتذر بحجة أنه لم يصدر قراراً بمنح الإمارة حتي يصدر قراراً بمنعها. كما خاطبت قائد الفرقة الرابعة مشاة وطالبته باتخاذ ما يلزم من إجراءات تجاه أمير الهوسا باعتباره عسكريا في القوات المسلحة وإمام مسجد الفرقة الرابعة مشاة، إلا انه تجاهل الأمر. كذلك قامت الإدارة الأهلية بفتح بلاغات جنائية ضد أمير الهوسا ومجموعته لمخالفتهم لبعض مواد قانون تنظيم الإدارة الأهلية، ولجأ أفراد من قبيلة الهوسا إلى رئيس الإدارة الأهلية عندما تم ترويعهم من قبل أبناء جلدتهم بإصدار قانون بواسطة رئيس الإمارة يمنع الفتيات من العمل في الأسواق والمنازل. وبشرعية القانون الصادرة من إمارة الهوسا أصبح أنصارها ينزلون الفتيات من وسائل النقل بين الرصيرص- قنيص - الدمازين، حيث ضربن وروّعن وانتهكت حقوقهن. ولم يكتفوا بذلك إذ كانوا يتلفون بضائعهن التي هي مصدر رزق لهن ولأسرهن.

لم يتوان الهوسا في الرد على قرارات الإدارة الأهلية وسيروا مسيرة حاشدة في مدينتي الدمازين والروصيرص رددت هتافات عدائية ضد الإدارة الأهلية وضد ناظر عموم قبائل النيل الأزرق. خلق هذا التحدي والاستفزاز لمكونات الإقليم حالة من الاحتقان الشديد الذي أدي بدوره إلى

9 تدخلت الإدارة الأهلية بقيادة مك عموم قبائل النيل الأزرق ومك فازوغلي ومك المنطقة الغربية وبعض العمد وقضوا ثلاثة أيام والتقوا بجميع الأطراف، ودعوا إلى الاحتكام إلى صوت العقل، وحل النزاع، ومارسوا الضغط على كل الأطراف بضرورة اللجوء إلى التهدئة والاحتكام إلى القانون، ومن ثم إلى الأعراف وسط حضور ممثلين للأجهزة الأمنية. وقد أسهم هذا التدخل في منع تمدد النزاع في مناطق أخرى. كذلك أطفأت الإدارة الأهلية ذات الفتنة في مدينة الطرفة شمال الرصيرص، لتوقف النزاع الذي بدأ بين الهوسا والكماتير، وانضم إليه عرب كنانة لاحقاً وشهد عدداً أكبر من الوفيات تجاوز أحد عشر قتيلاً من كل الأطراف. التزم أطراف النزاع في شمال الرصيرص بالاحتكام إلى القانون وقبول إجراءات المحاكم التي استمرت على مدي سنتين حتي تمت محاكمة كل المتهمين. وأسهم هذا الأمر لاحقاً في عدم دخول منطقة شمال الرصيرص في النزاع الأخير.

ظهور تنظيم أحفاد السلطنة الزرقاء. وقد تبني هذا التنظيم أطروحات متطرفة تطالب بتجريد الهوسا من الرقم الوطني وحرمانهم من الزراعة في أراضي الفونج وطردهم وطرد أي مجموعة تسيء إلى السكان الأصليين في الإقليم. ومن ثم تفاقمت الأوضاع التي بدأت بتعديات فردية راح ضحيتها ثلاثة قتلي، ثم انفجرت بشكل غير مسبوق في قنيص والرصيرص في منتصف يوليو 2022 واستخدم الطرفان الأسلحة النارية والتشكيلات العسكرية داخل مدينة الرصيرص. وراح ضحية العنف عشرات القتلى والجرحى لتنخرط بعد ذلك مكونات الفونج الغاضبة في حملات تطهير عرقي استهدفت الهوسا الذين حُرقت متاجرهم ومنازلهم ونهبت ممتلكاتهم وطردوا بالكامل من مدينة الرصيرص وأحياء قنيص شرق.

بعدها دخل الطرفان في هدنة قصيرة لم تدم أكثر من شهرين بعد توقيع اتفاق صلح برعاية قوات الدعم السريع في أغسطس 2022. وقد حمل الاتفاق توقيع عبيد أبو شوتال[10] الشخصية المحورية في تنظيم أحفاد السلطنة الزرقاء. ثم تجدد العنف بشكل محدود في سبتمبر 2022 في منطقة قنيص بالروصيرص عندما حاول بعض الهوسا الرجوع إلى منازلهم. ثم عاد لينفجر في محافظة ود الماحي في أكتوبر 2022 لينتقل بسرعة إلى محافظة قيسان، ثم إلى مدينتي الدمازين والروصيرص. وتدهورت الأوضاع بشكل أسوأ عندما تمرد بعض جنود القوات المسلحة المنتمين إلى مجموعة الفونج واقتحموا مخازن السلاح بالفرقة الرابعة بالدمازين واستخدموا تلك الأسلحة في هدم وترويع أحياء الهوسا في الدمازين.

قامت على إثر ذلك قيادة القوات المسلحة بإرسال قوات عسكرية من الخرطوم بقيادة اللواء ركن دكتور ربيع عبدالله آدم الذي عيّن قائداً لمنطقة النيل الأزرق العسكرية، وكُلّف بفرض الأمن والاستقرار في الإقليم. تلي ذلك استدعاء البرهان لقادة الإدارة الأهلية إلى الخرطوم الذين كونوا وفداً برئاسة الملك الفاتح الملك يوسف الملك حسن ناظر عموم قبائل النيل الأزرق ورئيس الإدارة الأهلية بالإقليم. وضمت عضوية الوفد مكوك الفونج، بالإضافة إلى الناظر محمد أبو العلا ناظر الانقسنا، وبعض العمد والقيادات المجتمعية؛ إلى جانب وفد آخر ضم قيادات الهوسا. وقام حاكم الإقليم بإرسال وفد مناوئ برئاسة عالم مون ناظر الانقسنا المعين في وقت سابق من قبل الحركة الشعبية ناظراً للأراضي المحررة والذي ينازع الناظر محمد ابو العلا المعتمد رسميا في هيكل الإدارة الأهلية وتناصره بعض القيادات الاجتماعية والسياسية.

دخل الطرفان، الفونج والهوسا، في محادثات ومفاوضات غير مباشرة برعاية الفريق عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة، حيث طالب مكوك الإدارة الأهلية بعدة مطالب أشرنا إلى بعضها فيما تقدم، لتنتهي المفاوضات التي استمرت لأكثر من شهرين باتفاق اطاري لوقف العدائيات بين الهوسا ومكونات الفونج تم توقيعه في الدمازين في 15 يناير بحضور رئيس مجلس السيادة. وقد نص الاتفاق على نبذ العنف واعتماد الحوار لحل الخلافات، والتزام الأطراف بعدم حماية المجرمين والتستر عليهم، وعدم إغلاق الطرق، واستمرار لجان التحقيق في عملها، وإنشاء نيابات ومحاكم خاصة، على أن تقوم حكومة الإقليم بواجبها في فرض هيبة الدولة وسيادة حكم القانون ورد المظالم. ونص على أن يقوم مجلس السيادة بتكوين لجنة لإعمار ما دمره النزاع القبلي، وتأهيل المرافق العامة، وتوفير المساعدات الإنسانية، ومطلوبات العودة الطوعية. كما نص الاتفاق أيضاً على احترام الموروثات الثقافية والتاريخية لكل المكونات، والاعتراف بالحواكير ومرجعيتها التاريخية، واعتماد اتفاق جوبا للسلام، وقانون الحكم الاتحادي، وقوانين

[10] هو عبيد الله محمد سليمان أبو شوتال من مواليد الرصيرص 1961، وهو جندي سابق بالقوات المسلحة وقد تقاعد من الجيش في 1995 وخاض انتخابات المجالس التشريعية كمستقل في 1996 وخسرها. بعدها مباشرة انضم إلى الحركة الشعبية بقيادة دكتور جون قرنق في أثيوبيا، ومنذ انضمامه إلى الحركة الشعبية بدا منافساً للقادة الذين سبقوه في التمرد مالك عقار وجوزيف توكا. وفي العام 2004 وقبل توقيع الحركة الشعبية لاتفاق السلام الشامل مع الحكومة 2005، قام أبو شوتال بتوقيع اتفاق سلام ثنائي مع نافع علي نافع عرف باتفاق تانا. لكن الحكومة لم توف ببنود الاتفاق فتحول أبو شوتال في عام 2006 إلى الحركة الشعبية وأصبح وزيراً للإعلام وناطقاً رسمياً باسم الحكومة الانتقالية التي ترأسها عقار. عام 2010 انضم إلى المؤتمر الوطني وأصبح أبو شوتال مستشار والي الخرطوم حتي اندلاع الحرب مجدداً في 3 سبتمبر 2011 حيث عاد أبو شوتال مرة أخرى إلى الحركة الشعبية وخرج إلى جنوب السودان ومنها إلى يوغندا. لاحقا اختلف مجدداً مع مالك عقار وقام جهاز الأمن بتهريبه سراً من يوغندا إلى الخرطوم عبر كينيا لكن جهاز الأمن أبقاه تحت الإقامة الجبرية لستة اشهر بالخرطوم.
عند انقسام الحركة الشعبية في 2017 أعلن أبو شوتال تأييده لقيادة عبد العزيز الحلو للحركة الشعبية ورفضه لقيادة مالك عقار. وعقب ثورة ديسمبر2018 لم يكن لأبو شوتال نشاط ظاهر سوي إعلان نفسه ممثلاً للحركة الشعبية/الحلو بالنيل الأزرق. وبعد اتفاق جوبا 2020 رفض الاتفاق ودعا لمقاومته. وفي العام 2021 وقع مذكرة مع مجموعة نشطاء السلام لتنفيذ حملة تنوير وسط المواطنين عن تقرير المصير ومنح النيل الأزرق الحق في البقاء كجزء من الدولة أو الانفصال عنها. كما وقع مذكرة مع الحلو في جوبا ضمن نشطاء السلام باسم الإدارة الأهلية، الشيء الذي رفضته الإدارة الأهلية في بيان رسمي. وبدأ أبو شوتال في نفس العام تأليب القبائل ضد الإدارة الأهلية عبر حشد كبير بداره، وبدأ في عقد التحالفات ضد الهوسا كرد فعل لبعض الأحداث التي وقعت في 2021 بين الهوسا والدولة في المدينة، وبين الهوسا والكماتير في الطرفة شمال الرصيرص. وفي مطلع العام 2022 ظهرت فيديوهات في الميديا توضح تحالف أبو شوتال مع عرب كنانة ورفاعة ضد الهوسا. وفي أبريل 2022 ظهر تنظيم أحفاد السلطة الزرقاء الذي أسسه أبو شوتال الرافض لإمارة الهوسا ووجود الهوسا في الإقليم والذي قاد الحرب الأهلية ضد الهوسا في يوليو2022. وعقد مؤتمر للإدارة الأهلية ومؤتمر آخر في يونيو كان بمثابة اعلان للحرب التي اندلعت بعده بيومين في محافظات الرصيرص وود الماحي وقيسان واستمرت حتي أغسطس 2022 حيث وقع أبو شوتال وثيقة صلح مع الهوسا برعاية قوات الدعم السريع. وفي 25 مايو 2023 انضم أبو شوتال إلى قوات الدعم السريع.

الإدارة الأهلية كمرجعية للاتفاق، واستكمال مجلس السلام وتفعيل دوره في مساعدة الحكومة في حل النزاعات القبلية.[11] لكن الاتفاق لم يتعرض إلى نقاط الخلاف الرئيسية بين الطرفين وأرجأها إلى مؤتمر للصلح يعقد فيما بعد.

العوامل السياسية التي شجعت علي تنامي العنف القبلي

ساهمت عدة عوامل، بعضها عوامل محلية محضة، وأخرى ذات صلة بالصراع السياسي على المستوى الوطني في تنامي العنف القبلي في إقليم النيل الأزرق. وقد استمد العنف القبلي عنفوانه من مستويات متعددة من النزاع في البيئة المحلية، ومن الخطابات التي عبرت عنها في مختلف المنابر. ويمكن تلخيص هذه العوامل في:

1. اقتراب الهوسا من سلطات الإدارة الأهلية المحرمة علي القبائل الوافدة والمهاجرة، التي تعتبرها المجموعات الأصلية، أصحاب الحقوق التاريخية في الأرض ملكاً خاصاً لها، استناداً إلى التاريخ، وبموجب قانون الإدارة الأهلية لعام 2006 الذي ربط بين الحصول علي النظارة وامتلاك حاكورة وأرض خاصة بالمجموعة القبلية. وقد سبق أن رفضت الإدارة الأهلية ممثلة في قيادتها التاريخية، الملك يوسف ناظر عموم النيل الأزرق والملك نايل مك الكيلي والملك أدهم مك قلي والملك زكريا مك فازوغلي عدة طلبات سابقة من الفلاتة، والهوسا، والبرنو والوطاويط لذات السبب. وكما ذكرت سابقاً تنتمي هذه القبائل إلى هرم الإدارة الأهلية عبر شيوخهم الإداريين بموجب قانون تنظيم الإدارة الأهلية لسنة 2006.
2. قلق المجموعات الأصلية من النمو السكاني للهوسا، الذي صار يتزايد في الإقليم بوتائر عالية، ومن إمكانية أن يحدث ذلك تغييراً ديموغرافيا لصالح قبيلة الهوسا يمحو هوية الإقليم ويمكّن الهوسا من السيطرة على مراكز القوي في الإقليم، ومن ثم الموارد والسلطة. وقد عزّز هذه المخاوف، حسب روايات مكون الفونج، منح أعداد غفيرة من قبيلة الهوسا الرقم الوطني، في فترة حكم نظام المؤتمر الوطني، دون التقيد بالشروط القانونية والدستورية اللازمة، خاصة عند انتخابات 2010. وقيل إنهم جُلبوا من خارج الإقليم وخارج السودان، مقابل التصويت لصالح المؤتمر الوطني في الانتخابات. وقد تفاقمت هذه المخاوف بسبب الشكوك التي تسيطر على عقول كثير من السكان أن الحركة الشعبية/عقار، التي تسيطر عليها قبيلة الانقسنا، تسعي إلى تقوية الهوسا وتمكينهم والاستعانة بهم في إحكام سيطرتها علي الاقليم.
3. ظهور تنظيم أحفاد السلطنة الزرقاء بقيادة عبيد سليمان أبو شوتال وآخرين كتنظيم مواز لسلطة الإدارة الأهلية، وبقدرات عالية في التنظيم. وقد جمع المتناقضات حيث جمع فلول النظام السابق بجانب أفراد ينتمون إلى الحركة الشعبية/الحلو، كما جمع مكونات الفونج[12]. ومكنته قدراته من حشد مكونات الفونج خلف أطروحاته المتطرفة ضد الهوسا.
4. تآمر المؤسسات العسكرية والأمنية التي لها مصلحة في العنف الذي يعيد سيطرتها الأمنية على الإقليم، ويمكّنها من فرض الطوارئ والأحكام العرفية ومصادرة الحريات تحت دعاوي المحافظة علي الأمن والاستقرار في الإقليم.
5. تمدد نفوذ الشركات العسكرية والأمنية، ومافيا اقتصاديات الحرب التي تُعتبر المستفيد الأول من حالة الفوضى وغياب الدولة، التي تمكنها من السيطرة علي موارد الإقليم دون منافس. حيث يمكنها، في ظل الفوضى، الإفلات من مطالب السكان المحليين ورقابة منظمات المجتمع القاعدية،[13] التي قوي عودها وانتشرت على طول قري وبوادي الإقليم وتتبني برامج راديكالية تدعو إلى احترام حقوق الإنسان وحقوق المجتمعات المحلية وتطالب بالالتزام بالشفافية والمحاسبية وتطبيق المعايير البيئية التي تحفظ صحة الإنسان والحيوان والسلامة البيئية.
6. الصراع بين القواعد الشعبية لجناحي الحركة الشعبية علي النفوذ والسيطرة والاستقطاب الإثني الذي نتج عنه، والذي تزايد بعد توقيع اتفاق جوبا للسلام. فبينما يبحث فصيل مالك عقار عن حلفاء جدد ليستقوي بهم في صراعه مع الفصيل الآخر، يسعي الموالون للحركة الشعبية/الحلو إلى قطع الطريق أمام قبيلة الهوسا حتي لا يتم تمكينها سياسياً وقبلياً في الإقليم، وتحقيق مكاسب من خلال تحالفها مع الفصيل الحاكم الآن في الاقليم.

---

[11] أصدر حاكم إقليم النيل الأزرق قراراً بتكوين مجلس السلام برئاسة مك عموم قبائل النيل الأزرق وعضوية بقية مكوك المناطق وممثلين للمناطق والقبائل المختلفة بالإقليم مع وجود ممثل لقبيلة الهوسا لأول مرة. وعقد المجلس اجتماعات عديدة أجاز فيها نظامه الأساسي ولوائحه الداخلية ووضع خارطة طريق للوصول إلى الحل النهائي للنزاع ورفعها لحاكم الإقليم الذي اعتمدها ووعد بالبحث عن مصادر تمويل لها.

[12] مكونات الفونج يقصد بها تلك القبائل والمجموعات الإثنية التي تنضوي تحت مسمي الفونج، وهي نفسها القبائل التي تحالفت إبان قيام سلطنة الفونج أو السلطنة الزرقاء، ويبلغ عدد القبائل التي تكون الإقليم حوالي 92 قبيلة.

[13] من أمثلتها أصحاب المصلحة والحقوق؛ تجمع القوي المدنية لشعب إقليم النيل الأزرق؛ مجموعة نشطاء السلام؛ التحالف المدني الديمقراطي (تمد)؛ تجمع القوي المدنية لشعب النيل الأزرق الثوري؛ اتحاد عام جنوب وشمال الفونج؛ مبادرة كلنا أهل؛ ومبادرة المدن الثلاث.

7. النشاط المكثف لقيادات حزب المؤتمر الوطني المحلول وكبار النافذين في السلطة المحلية بالإقليم إبان حكم نظام المشير البشير، الذين يعملون على التلاعب بالتناقضات القبلية لإضعاف مشروع الانتقال الديمقراطي، واستعادة دورهم القيادي ونفوذهم السياسي وإعادة نظام حكمهم الذي أسقطته ثورة ديسمبر.

تداعيات العنف القبلي علي المشهد السياسي

أفرز العنف القبلي المفرط واقعاً جديداً في الإقليم، وأعاد تشكيل خريطة المواقف الاجتماعية والتحالفات القبلية، مع العلم بأنه ليست كل الأطراف القبلية ضالعة فيه. فهنالك مجموعات من قبائل الهوسا شمال مدينة الرصيرص لم تشارك في هذا العنف القبلي، وكذلك مجموعة قبائل الانقسنا بعشائرها المختلفة. كما أن العنف القبلي لم يصل إلى بعض المحافظات الأخرى، مثل التضامن والكرمك والريف الشمالي لمحافظة الرصيرص، وإنما انحصر في قيسان، وود الماحي، والرصيرص والدمازين، وهي المحافظات ذات الكثافة السكانية الأعلى والمدن الكبيرة. ويمكن تلخيص تداعيات العنف القبلي بين قبيلة الهوسا ومكونات الفونج من ناحية، والأطراف المؤثرة فيه، ناحية أخرى، في النقاط التالية:

1. أدي هذا العنف إلى شيوع خطاب الكراهية الموجه ضد قبيلة الهوسا وتوحّد مكونات الفونج بكامل قبائلهم ضد الهوسا والمطالبة بسحب الرقم الوطني منهم ومصادرة ممتلكاتهم وطردهم من الإقليم.[14]
2. انتشرت المطالبة الشعبية الواسعة بإعفاء حاكم الإقليم الجنرال أحمد العمدة، الرجل الثاني بعد مالك عقار في قيادة الحركة الشعبية الموقعة على اتفاق سلام جوبا، وتحميله مسؤولية الفشل في احتواء العنف وانحيازه الصارخ لقبيلته الانقسنا وحلفائها من قبائل الإقليم والعمل علي تمكينهم من مفاصل السلطة عبر اتفاق جوبا للسلام.
3. عمّق العنف الأزمة الإنسانية في الإقليم وزاد أعداد النازحين وعطّل الكثير من الأنشطة الاقتصادية الهامة للسكان المحليين مثل زراعة الخضروات والفواكه علي ضفتي النيل الأزرق جنوب مدينتي الدمازين والرصيرص، وأوقف نشاط صيد الأسماك الذي يسيطر عليه أفراد من قبيلة الهوسا، وبعض الأعمال الحرفية الأخرى، وكذلك بعض الأنشطة التجارية بين بعض محافظات الإقليم.
4. وفّر العنف الذرائع للأجهزة العسكرية والأمنية لإعادة فرض قبضتها العسكرية والأمنية، حيث فرضت حكومة الإقليم، بالتنسيق مع الجيش وجهاز الأمن والشرطة، حالة الطوارئ وصادرت الحريات وقيّدت أنشطة المجتمع المدني بذريعة الوضع الأمني. كما منح هذا الوضع المؤسسات العسكرية والأمنية ومافيا اقتصاديات الحرب المزيد من السيطرة علي الموارد الاقتصادية في الإقليم، والتمدد في التنقيب عن الذهب عبر الشركات الأمنية والعسكرية وكبار الضباط، إضافة إلى سيطرة العسكريين علي المنتجات الغابية المختلفة وحرمان السكان المحليين من الوصول إليها بحجة الانتشار العسكري بغرض حفظ الأمن.
5. أضعف العنف العقد الاجتماعي المتوارث عبر الأجيال بين مكونات الإقليم القبلية الذي كان يشكل استقراراً اجتماعياً واسعاً في الإقليم، ويشيع نوعاً من السلام الاجتماعي القائم علي إدارة المصالح المشتركة بين السكان المحليين وفق معايير تنافسية لا تحتكم للعنف القبلي.
6. عمّقت تطورات العنف حالة الانقسام السياسي بين فصيلي الحركة الشعبية لتحرير السودان المتناحرين في الإقليم. وانعكس ذلك علي بنية التكوين القبلي ما بين الاستقطاب والاستقطاب المضاد وسط المكونات القبلية، مما انعكس سلباً علي طبيعة النزاع في الإقليم، إذ أن الحركتان مسلحتين ولديهما خبرات طويلة بالحرب، مما يهدد استقرار الإقليم وينذر بتطور الخلاف بينهما إلى عنف مسلح حال بقي الوضع على ما هو عليه بدون تدخل يفضي إلى إعادة بناء السلام الاجتماعي.
7. خلق العنف في النيل الأزرق ميداناً جديداً للتنافس والنزاع بين رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو. وظهر ذلك بوضوح في التسابق على رعاية اتفاقات السلام بين الهوسا والفونج، حيث قطع محمد حمدان دقلو الطريق على مبادرة المجلس السيادي عبر إرسال شقيقه عبد الرحيم دقلو. وقد تمكّن الأخير، بمساعدة عرب كنانة ورفاعة، من رعاية اتفاق الصلح في أغسطس 2022. وبذلك ضمن حميدتي موطئ قدم في الإقليم، كما ضمن إلى جانبه أبو شوتال الشخصية المحورية في تنظيم أحفاد السلطنة الزرقاء والخصم اللدود لمالك عقار ولجناحه من الحركة الشعبية. أثارت خطوة حميدتي غضب البرهان ومالك عقار اللذين أحجما عن دعم الاتفاق، كما لم تبدِ حكومة الإقليم وقيادة الفرقة الرابعة بالدمازين حماساً للاتفاق وتراخوا في فرض الأمن، إلا بعد أن وصلت الأمور ذروتها بانفجار

[14] هذه التداعيات كانت نتيجة سلسلة من الأحداث من جانب الهوسا من بداية مطالبتهم بالإمارة التي رفضت بناءً على قوانين الإدارة الأهلية والإرث التاريخي للمكوكيات والعموديات، ثم سن القوانين التي تمنع الفتيات والنساء من العمل في الأسواق والبيوت مما جعل بعض أولياء أمورهن يأتون إلى الملك الفاتح يوسف الملك حسن عدلان (ملك عموم قبائل النيل الازرق) ويشتكي سوء معاملة قياداتهم من ضرب للفتيات وإتلاف بضائعهن والتعدي عليهن بالضرب، وحملات الاستفزاز التي اقدموا عليها من تحريك جموع الهوسا في مظاهرة تهتف (عقار معانا والإدارة الأهلية ما هانا – عقار والعمدة معانا والفاتح الملك ماهانا) ومن ثم قتلهم لشخصين في طريق عودتها من الزراعة في منطقة حماري بمحلية قيسان. ومن هنا انفرط العقد الاجتماعي وتحالفت كل القبائل ضد الهوسا، برغم أن الأخيرة حاولت التحالف مع (الفلاتة – الامبررو – البرنو) باعتبارهم أبناء عمومة، إلا أنهم رفضوا التحالف معهم.

العنف من جديد في 24 أكتوبر 2022. وظهر هذا الخلاف في حرص البرهان على رعاية المفاوضات بنفسه فنُقلت علي إثرها الأطراف المتنازعة إلى الخرطوم لتصبح تحت رقابته المباشرة دون أن يترك لنائبه أي فرصة للتدخل، وكذلك في حرص البرهان على السفر إلى مدينة الدمازين لحضور مراسم التوقيع في يناير 2023.

8. ظهور واقع جديد جعل المجموعات القبلية المختلفة تنزع نحو امتلاك السلاح، تحسباً لاتساع رقعة العنف القبلي، الذي يشكل أحد الإفرازات الخطيرة التي قد تقود إلى تغيير في ديناميكية النزاع القبلي وتوسيع رقعته وتزيد من تعقيدات وصعوبات معالجته والسيطرة عليه، وربما تشكل محفزاً لنزاعات أخرى.
9. منح هذا النزاع القبلي فرصاً جديدة لأتباع النظام السابق للعودة من وراء ستار التكوين القبلي لتمرير أجندتهم المعادية للانتقال الديمقراطي وتعطيل مسيرته عن طريق صب المزيد من الزيت علي نار النزاعات القبلية وخلق حالة من الفوضى الأمنية تساهم في إعاقة الانتقال الديمقراطي.
10. أدي العنف القبلي إلى تراجع دور القوي السياسية المدنية والقوي المجتمعية المدنية ومنظمات المجتمع المدني ولجان المقاومة التي توفرت لها مساحات واسعة، عقب ثورة ديسمبر. وقد ركّزت هذه القوى على العمل المدني والاجتماعي والثقافي بهدف مخاطبة قضايا سكان الإقليم المختلفة، وتقوية فرصهم في التعايش السلمي وصناعة الاستقرار في الإقليم، وتحقيق المزيد من المشاركة المجتمعية في صناعة السياسات المحلية بشأن إدارة الموارد ومحاربة الفساد والمقاومة السلمية لسيطرة المؤسسات العسكرية والأمنية علي موارد الإقليم.

الجيوش النظامية وتداعيات الصراع

استمر الإيقاع المتسارع في تجييش المجموعات، في ظل حالة التراخي والفوضى وغياب سلطة القانون وثقافة أخذ الحقوق بالقوة والمحافظة على امتياز المجموعات المسلحة في حالتي السلام والحرب. وعززت "البطالة" ذلك الوضع؛ إذ كانت أعداد كبيرة من الشباب تعاني من واقع اقتصادي مرير، فحفّزها الترغيب في الرتب العسكرية والسيطرة على الموارد الزراعية والمعدنية. من هنا نشأت سياقات اجتماعية واقتصادية، وازدهر اقتصاد المليشيات والإنفاق على الجيوش، في مقابل تخلف تنموي وتراجع في الانتماء إلى المؤسسات النظامية الوطنية التي تعاني من ضعف المخصصات، فنشأت في الإقليم مناطق محررة وظهر لوردات وجنرالات.

لم يعد الجيش الوطني المحتكر الوحيد للعنف في السودان، حيث قام بإنشاء جيوش أخرى في فترات تاريخية حفزها التجانس الإثني العابر للحدود وهشاشة الأنظمة في المناطق البعيدة عن مركز السلطة، مع وجود ديناميات محفزة من الثورات وخطاب المظالم التاريخية. وكلما زادت النزاعات بين دول الجوار واختلفت الاصطفافات، ازدهرت المليشيات والجيوش غير النظامية التي تفرض نفسها، فلم تجد الدولة حلاً إلا دمجها في مؤسساتها النظامية والمحافظة على امتيازات لورداتها في السلطة والثروة.

الجيوش غير النظامية

نشير هنا إلى بعض المليشيات الموجودة في إقليم النيل الأزرق وهي على النحو التالي:

أولاً: قوات "نمور النيل الأزرق" وتتكون من حوالي عشرة ألف جندي بقيادة الجنرال قمر حسين وهو من فازوغلي وضابط سابق في القوات المسلحة والجيش الشعبي. وأغلب أفراد القوة ينتمون إلى فازوغلي والهمج والبرتا في محافظات الرصيرص وقيسان وود الماحي، وأغلبهم جنود سابقون بالقوات المسلحة والجيش الشعبي والدفاع الشعبي، وكان للنمور تنسيق مع الاستخبارات العسكرية. وبعد وصولهم إلى تفاهمات حول عملية إدماجهم سمحت لهم القوات المسلحة بفتح أربع معسكرات في محافظات مختلفة (قيسان والكرمك والتضامن) وبدأوا في تنظيم دورات تدريبية تستهدف بناء قدرات الكوادر القيادية لنمور النيل الأزرق.

ثانياً: مليشيا "عمدة صالح" وهي مليشيات مسلحة من أبناء الفلاتة الرحل منظمة عسكرياً وتنتمي إلى الفرقة 17 مشاة سنجة وتنشط في مناطق شمال الرصيرص. أقامت المليشيا ارتكازات أمنية ودخلت في احتكاكات مع السكان ووعدت السلطات بترحيلهم، إلا أنهم لا يزالون موجودون هناك ويقدر عددهم بأكثر من ألف عنصر.

ثالثاً: قوات "لواء النيل الأزرق" المتعارف عليها محليا باسم "كوبجي" و"بلكلكو ليك" ويقدر عددهم بحوالي ألفي جندي. شاركت المليشيا مع الجيش في معارك الكرمك يوليو 2023، وبعدها قام الجيش باستيعابها كقوات احتياط بشكل رسمي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القوات هي مليشيات انشأها الفريق يحيي محمد خير والي النيل الأزرق 2011 تحت مسمي لواء النيل الأزرق مع وعد بإدماجهم في الجيش. وهي قوات ذات طابع عشائري وأغلبها من المقاتلين السابقين مع الجيش الحكومي والجيش الشعبي، ويقودها الوكيل السابق لمك مملكة فازوغلي زيدان ياسين بشير، وهو رجل متقلب الأهواء بدأ حياته مقاتلا مع قوات التحالف السودانية ثم الحركة الشعبية ثم الدعم السريع. وبعد عودتها إلى الدمازين ساهمت هذه

القوات بقوة في العمليات العسكرية مع الجيش في الكرمك 2023، وتمت مكافأتها بإدماجها في الجيش بشكل رسمي. وتقدر هذه القوات بحوالي ألفي مقاتل، وهي تقاتل الآن في منطقة جبل موية غربي ولاية سنار جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة السودانية.

مشاركة إقليم النيل الأزرق في حرب أبريل 2023

ركّزت الأنباء في بدايات الحرب على انفجار العنف بشكل مفاجئ وشامل بالعاصمة القومية، وما أدي إليه من عمليات إخلاء كافة دول العالم لرعاياها من العاصمة، وهروب مئات الآلاف من المواطنين إلى الولايات والأقاليم الأقل تأثراً حينها بالصدامات المباشرة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. انتقل الانتباه بعدها سريعاً إلى المجازر البشرية البشعة التي قامت بها قوات الدعم السريع بولاية غرب دارفور ضد المواطنين من أبناء المساليت، وما ترتب عليها من تهجير قهري لأهل الإقليم إلى دولة تشاد المجاورة. واستحوذ على اهتمام العالم بعد ذلك المآسي الإنسانية التي يمكن أن تنتج من هجوم قوات الدعم السريع على المدن الكبيرة التي تحاصرها قواته منذ بداية الحرب، ومن أهمها مدينتي الابيض والفاشر وباقي مدن إقليم دارفور وكردفان. وفي الأسابيع الأخيرة تركّز الاهتمام على المستويين المحلي والدولي على الهجوم الكاسح الذي شنته قوات الدعم السريع على مدينة ود مدني التي سقطت تحت قبضتها. وركزت قوات الدعم السريع بعدها على الإعداد للهجوم على ولاية سنار جنوب ولاية الجزيرة وذلك بعد دخولها الحاج عبدالله وود الحداد ومدينة مصنع سكر سنار والقري المحيطة بها. وبذلك أصبحت الولايات الأقل تأثراً بالحرب في بداياتها في مرمي العنف والاقتتال، وتقلصت مساحات الأمان أمام الملايين من النازحين داخلياً والباحثين عن اللجوء خارجياً هرباً من ويلات الحرب.

في كل هذه المراحل كانت وقائع الحرب وتأثيراتها على الأوضاع الإنسانية في إقليم النيل الأزرق لا تظهر إلا لماماً على شاشة رادار المتابعين لوقائع الحرب. وبالرغم من ذلك كانت الآثار التي خلفتها الحرب جسيمة على كافة الأصعدة، وبصفة خاصة من ناحية تأجيج الاستقطاب الإثني بالإقليم والزج بأبنائه علفاً للمدافع من قبل طرفي القتال في حرب ليست للإقليم فيها مصلحة خاصة. بل بالعكس خلقت الحرب ظروفاً مكّنت الأجهزة الأمنية والعسكرية من تضييق الخناق على أنشطة المجتمع المدني الساعي إلى إيقاف الحرب واستعادة الديمقراطية. كذلك برزت أدلة على زيادة حدة التنافس بين الطرفين في احتكار الاستفادة من الموارد المعدنية والزراعية بالإقليم في الفترة التي سبقت الحرب والأشهر التي تلت انفجارها. وكل هذا ألقي بظلاله على الاقتصاد المعيشي.

تزامناً مع التصعيد العسكري والعملياتي في جبال النوبة، بدأت الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال بقيادة جوزيف توكا في أواخر يونيو هجوماً علي مواقع الحكومة في الكرمك وما حولها وأسقطت عدة حاميات صغيرة مثل خور أربودي وأبو النذير، إلا أن الجيش الحكومي حافظ علي مواقعه الدفاعية في الكرمك. وشهد شهر يوليو هجوماً كبيراً آخر على الكرمك تم صده كذلك. ومن ثم قامت قوات الحكومة بهجوم معاكس واستردت كل المواقع التي فقدتها في يونيو. ومع ازدياد تساقط الأمطار بغزارة في أغسطس وسبتمبر توقفت العمليات العسكرية إلا أن هذه الهجمات أفرزت واقعاً ألياً علي حياة المواطنين الذين اضطروا لعبور الحدود إلى اثيوبيا، مع امتناعهم عن التسجيل كلاجئين. ذلك لأن أغلب الذين عبروا الحدود كانوا لاجئين في الحروب السابقة، وكانت أغلب حياتهم في معسكرات اللجوء. وعندما جاء اتفاق سلام جوبا وتكوين مفوضية العودة الطوعية أُتيحت لهم فرصة العودة إلى الوطن، لكن كثيراً من الأسر لم تنتظر الترتيبات الحكومية للعودة الطوعية. إذ عادوا من تلقاء أنفسهم إلى مواطنهم المتاخمة للحدود، حيث كانت لهم أراضي يمكنهم زراعتها. لذلك فضلوا عدم التسجيل كلاجئين لأنهم في الصباح يكونون في السودان، حيث يباشرون أعمالهم الزراعية، وفي المساء يعبرون الحدود بحثاً عن الأمن. لكن مع وصول الحرب ولاية الجزيرة وقراها وقري ولاية سنار نزح الآلاف إلى دندرو وقيسان والدمازين شمالاً. ومع التهديد المستمر بالهجوم على الإقليم لجئوا مرة أخرى إلى دول الجوار.

تجدر الإشارة إلى أن الجيش الشعبي بقيادة جوزيف توكا حاول أن يهاجم الكرمك مجدداً من ثلاثة محاور صباح آخر يوم في العام 2023. لكن القوات المسلحة تصدت لهذا الهجوم نتيجة لتلقيها معلومات استخبارية قبل أن يصل إلى أهدافه وشُتّت القوات المهاجمة باستخدام المدفعية الثقيلة طويلة المدي والطلعات الجوية التي نفذتها طائرات الانتنوف. وقد صلت إحدى الطلعات الجوية إلى يابوس دون ايقاع أي خسائر مادية أو بشرية، ومن ثم عاد الهدوء الحذر ليعم المنطقة مع بداية العام الجديد 2024.

في الخرطوم، انتشرت بقوة شائعة استعانة القوات المسلحة بجنود من الحركة الشعبية قيادة مالك عقار في العمليات العسكرية في أم درمان. ووردت تقارير عن شكوى المواطنين من تجاوزات هذه القوات وتعدّيها عليهم واشتغالها بالسلب والنهب، وقد أفلح الضغط الاعلامي في إعادة هذه القوات إلى الدمازين. والواقع أن الحركة الشعبية شاركت في القتال في الخرطوم مع الجيش وذلك من خلال أول كتيبة أُدمجت رسمياً في القوات المسلحة وفقاً لبند الترتيبات الأمنية في اتفاق جوبا لسلام السودان. ولذلك فإن مشاركتها لم تكن تحت مسمي الجيش الشعبي أو قوات عقار، وإنما كجزء من القوات المسلحة السودانية. لكن سوف نتناول لاحقاً مشاركة جيش الشعبي/عقار في مجريات الحرب الدائرة حالياً. والإقليم، شأن باقي الأقاليم والولايات، أعلن الاستنفار للرجال والنساء، كما تم تدشين المقاومة الشعبية في مطلع العام الحالي، في يناير 2024. وتوجد كتيبة تتبع للجيش

الشعبي/عقار وهي الدفعة الثانية التي أكملت التدريب في معسكر الديسة بوصفه جزءاً من عملية الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في اتفاق جوبا لسلام السودان 2020.

بعد اندلاع النزاع القبلي في يوليو 2022 تواصل المكتب التنفيذي للإدارة الأهلية بالسودان مع الإدارة الأهلية في النيل الأزرق باعتبارها عضواً في المكتب التنفيذي. ومن ثم تواصل مع الأطراف المتصارعة في إقليم النيل الأزرق. عليه أُرسل وفد على وجه السرعة برئاسة ناظر الميرافاب بشرى الصائم وعدد من النظار والسلاطين من شمال وغرب السودان. وعقد الوفد سلسلة من الاجتماعات امتدت لثلاثة أسابيع قضاها في النيل الأزرق، ووضع مسودة لإعلان وقف العدائيات واستعادة التعايش السلمي في النيل الأزرق. وغادر الوفد ليرفع تقريره إلى السيد رئيس مجلس السيادة ويتفق على موعد التوقيع على الاعلان، إلا أن نائب رئيس مجلس السيادة حميدتي قطع الطريق على هذا الأمر وأرسل شقيقه عبد الرحيم دقلو ليشهد التوقيع على اتفاق آخر بمبادرة من قبيلتي رفاعة وكنانة في أغسطس 2022. وافق أبوشوتال على التوقيع على هذا الاتفاق رغم وعده السابق لوفد النظار والمكوك المشار إليه أعلاه، طمعاً في الحصول على امتيازات من الدعم السريع. إلا أن هذا الاتفاق غير المسنود بدعم القوات المسلحة سرعان ما انهار في سبتمبر 2022.

منذ توقيع اتفاق جوبا لسلام السودان2020 أعلن أبو شوتال رفضه لاستئثار الحركة الشعبية/عقار بمعظم نسبة مقاعد السلطة بالإقليم. وطالب بإدخال كل المكونات المجتمعية بالإقليم في الاتفاق، وكان يشير من طرف خفي إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جوزيف توكا وضرورة الوصول إلى اتفاق معهم. هذه المواقف المعلنة من أبو شوتال جعلته يستغل النزاع القبلي بين الهمج والهوسا، كما ذكرنا سابقا، لتصفية حساباته مع مالك عقار وأحمد العمدة مما يعيد إلى الأذهان صراع الحركة الشعبية في 2017. وكانت بداية التقارب بين أبوشوتال وقوات الدعم السريع قد ظهرت منذ مطلع العام2021. وكان الدعم السريع قد تواصل معه بعد اندلاع النزاع القبلي ودُعي لمقابلة حميدتي في الخرطوم في أكتوبر 2022. وكانت المغريات على التوقيع على الاتفاق المشار إليه منحه رتبة اللواء ومبالغ مالية ضخمة واستيعاب عدد كبير من أفراد أسرته ومنحهم الرتب العسكرية. بعدها أصبح أبو شوتال قائداً تابعاً لقوات الدعم السريع وأشرف على ضم قوات جديدة للدعم السريع في إقليم النيل الأزرق بالتركيز على معاشي القوات المسلحة السودانية والمتميزين في سلاح المدفعية. وأفلح في ضم حوالي ألف مقاتل إلى الدعم السريع متخذاً من مباني بعثة الأمم المتحدة السابقة بالسودان (يونمس) جنوب الدمازين مقراً له.

هذا النشاط كانت تتابعه الاستخبارات العسكرية للقوات المسلحة بقلق شديد، وكانت هنالك مؤشرات عديدة تدل على أن القتال أو الحرب ربما تبدأ من الدمازين، وهو ما لم يحدث. وعقب اشتعال حرب 15 أبريل استسلم أبو شوتال ومعه أغلب قوات الدعم السريع للجيش، ثم أُطلق سراحهم لاحقاً ما عدا القائد عبد الرحمن البيشي الذي أطلق سراحه لاحقاً وغادر إلى الخرطوم عبر طريق المنطقة الغربية وبرفقته حوالي سبعة وثلاثون عربة عسكرية، وشارك في المعارك في الخرطوم منذ مطلع مايو 2023. وفي 25 مايو 2023 انضم أبو شوتال إلى قوات الدعم السريع في الخرطوم وبرفقته عدد من أبناء النيل الأزرق قد يصل عددهم إلى حوالي ألف مقاتل.

لم تفلح محاولات الاستخبارات العسكرية في منع وصول الشباب والسياسيين إلى الخرطوم للمشاركة في القتال إلى جانب الدعم السريع تحت قيادة أبو شوتال. وأصبحوا يعرفون رسمياً داخل قوات الدعم السريع بمجموعة اللواء أبو شوتال، وشاركوا في أغلب العمليات العسكرية داخل الخرطوم وأم درمان وبحري وجبل أولياء ومدني. ومؤخرا بدأوا يتوعدون بالدخول إلى إقليم النيل الأزرق بعد اجتيازهم قري ولاية سنار والوقوف على أبوابها. ومن أبرز الذين التحقوا بقوات الدعم السريع من إقليم النيل الأزرق شخصيات مثل مرتضي على مختار أحد مؤسسي راديو المجتمع، وعز الدين علي سليمان الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة والإعلام بإقليم النيل الأزرق، والناشطة المجتمعية ميساء فضل، والقيصر عبد الرحمن رئيس مبادرة المجتمع المدني وبعض أفراد لجان المقاومة وغيرهم.

بدأت الهجمة الشرسة من الأجهزة الأمنية على النشاط المجتمعي المناهض للحرب باعتقال مجموعة من النساء اللائي نظمن وقفة احتجاجية ضد الحرب في سبتمبر 2023. واعتقل أعضاء الحزب الشيوعي بالدمازين، ومنعت فعالية الاحتفال بثورة أكتوبر، واستخدام قانون الطوارئ كأداة بطش، وزج بسبب هذا القانون بالعشرات إلى سجن الرصيرص دون محاكمة. وعقب سيطرة قوات الدعم السريع علي مدينة ود مدني شهد إقليم النيل الأزرق اعتقال العشرات من الباعة المتجولين وغيرهم من المنحدرين من قبائل عرب دارفور وكردفان، كما اعتقل صلاح زكريا، أحد اعضاء المكتب التنفيذي لحزب الأمة بالإقليم. وفي يوم السادس من يناير 2024 شهدت الدمازين تدشين المقاومة الشعبية بعدد خمسة آلف مدني تم تسليحهم للقتال جنباً إلى جنب مع الجيش. كما أن هناك حوالي أربعين ألف إمراة مجندة. ونتيجة لخطاب التحريض ضد الحرية والتغيير ولجان المقاومة شهد مساء ذات اليوم حملة اعتقالات لعدد من أفراد لجان المقاومة بمدينتي الرصيرص والدمازين.

الجهود الرامية إلى تجييش إقليم النيل الأزرق

في يوم 25 يناير 2024 استمع الفريق مالك عقار نائب رئيس مجلس السيادة إلى تنوير متكامل بقيادة الفرقة الرابعة مشاة حول مجمل الأوضاع الأمنية والأوضاع الأخرى بالإقليم. ولدى مخاطبته اللقاء الذي ضم ضباط صف وجنود الفرقة الرابعة مشاة بحضور حاكم الإقليم وقادة الأجهزة النظامية بالإقليم، أكد عقار أن الزيارة تجئ بهدف الوقوف على الأوضاع بالإقليم في ظل الظروف الأمنية الماثلة. وأعرب عن تقديره لتضحيات ومواقف منسوبي قيادة الفرقة الرابعة مشاة بالإقليم، وقال إن العزم معقود على إعادة تكوين السودان انطلاقاً من إقليم النيل الأزرق. ووجه بضرورة الاندفاع والهجوم على الأعداء باعتبار أن خط الدفاع الأول هو مدينة ود مدني. وأعلن وقوفه مع أسود الفرقة الرابعة مشاة والسودان عامة ودعمهم بكافة المعينات اللازمة لتمكينهم من المرابطة بمدينة سوبا جنوب الخرطوم. وأكد أن القوات المسلحة السودانية لن تهزم أبداً مؤكداً استعداد القيادة العليا للانتصار في المعارك على صعيد المنظمات الخارجية وأعلن عن توظيف كافة القدرات دعماً للقوات المسلحة في معركتها الحالية.

يبدو أن زيارة عقار في هذا التوقيت كانت جزءاً من تخطيط كبير للقوات المسلحة السودانية للهجوم على مدني واستردادها وفك الحصار علي مناطق جنوب الخرطوم والنيل الأبيض. حيث وجه عقار بمشاركة كتائب الجيش الشعبي في القتال جنباً إلى جنب مع المستنفرين والقوات المسلحة، مع التزامه بتوفير المعينات اللوجستية وتسليح القوات حيث ذكر بالنص "War is logistics and the logistics is my responsibility". وفي اليوم التالي وصلت الدمازين كتيبتين من الجيش الشعبي قادمتين من أولو بمحافظة التضامن خاطبها أحمد العمدة ووجهها بالتحرك الفوري شمالاً وإسناد القوات المسلحة في سنار وأم درمان. ووعد بمشاركته بنفسه في القتال كما يفعل الفريق ياسر العطا، على حد قوله. وفي يوم 27 يناير 2024 وصلت الدمازين حوالي المائتي سيارة قتالية جديدة استخدمتها قوات الجيش الشعبي في رحلتها شمالاً.

في يوم 30 يناير 2024 تم تخريج الدفعة الأولي من المستنفرين الذين تجاوز عددهم ألفي مقاتل من الرجال والنساء بعد أن قضوا حوالي أربعة أشهر من التدريب العسكري. وتم توزيع الأسلحة القتالية التقليدية لهـــم (الرشاش الكلاشنكوف) بعد أن حصلت القوات المسلحة السودانية علي أسلحة أكثر تطوراً يزعم البعض أنها من إيران. وفي كلمته أمام المستنفرين حث الحاكم أحمد العمدة المستنفرين علي القتال واحترام القيادة الموحدة للقوات المسلحة السودانية وأكد أن عملية توزيع السلاح لم تكن عشوائية وأن السلاح مسجل بطريقة جيدة ومعروفة بيانات كل من تسلم سلاحاً. وأشار رئيس لجنة الاستنفار وإسناد القوات المسلحة الدكتور فرح العقار أن عملية تجييش الأمة قد اكتملت وأن المستنفرين سيقاتلون جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة السودانية وكتائب الجيش الشعبي وقوات الدفاع الشعبي والمجاهدين.

الخاتمـة

بعد إبرام "اتفاق جوبا للسلام" في 2020، بمشاركة المدنيين والعسكريين بين الحكومة والحركات المسلحة التي لم يتخلف منها إلا حركتي "تحرير السودان" بقيادة عبد الواحد نور و"الحركة الشعبية شمال" بقيادة عبد العزيز الحلو، استمر تناسل المجموعات المسلحة والمنابر والطامحين والطامعين ومجموعات أخرى لم يكن لها تأثير على الأرض. وأضيف شمال السودان ووسطه إلى محاور الاستقطاب، وجاء الاتفاق بكلفة ارتدادية مثلتها مسميات جديدة مثل قوات "درع الوطن" وقوات "درع السودان" ومجموعات في شرق السودان تتسابق إلى ممرجان التجييش والامتيازات. وزادت بذلك مساحات العسكرة، وارتفعت حدة الاستقطاب وانتشار السلاح والعنف والمخدرات وانتهاكات حقوق الإنسان. وقامت مراكز جديدة مدعومة بالسلاح مع عدم اكتمال تنفيذ بند الترتيبات الأمنية في اتفاق جوبا للسلام، وظهر تشظي النخب السياسية وانهيار مشروعات التسوية السياسية تحت الرعاية الأممية. أصبح المشهد أكثر اضطرابا بتدافع اليسار واليمين والمجموعات الليبرالية في ظل ضغوط التدخلات الخارجية، فاختلفت المطالب وتعددت المنابر وازدادت حدة التشرذم، وانهارت التحالفات الهشة في المنظومة الحاكمة بين العسكريين والمدنيين وتقاسم المشهد الفواعل الذين يمتلكون السلاح.

أخيراً رُفع الستار عن مشهد مروع مع اندلاع الحرب بين الجيش والجيش الموازي (قوات الدعم السريع)، ليشهد السودان أكبر أزمة في تاريخه بعد انفصال جنوب السودان؛ أزمة تهدد بقاءه أو قد تفضي إلى سيناريوهات تشبه الواقع الإقليمي كما في الحالة الليبية المنقسمة، أو الحالة اليمنية التي انحدرت إلى حرب أهلية. وقد كان كثير من المراقبين للحراك الثوري السوداني في ديسمبر 2018 يؤكدون مرة تلو الأخرى أن هنالك معركة مؤجلة بين الجيش المؤدلج وبين المليشيات التي صنعها البشير حماية له، بعد أن شبت عن الطوق وأصبح لديها مطامع في السلطة تملكها أيادي إقليمية ودولية. أما وقد حدث هذا الاصطدام الذي تنبأ به المراقبون فقد تم فتح الباب نحو الوصول إلى جيش موحد قومي مهني ذي عقيدة مدافعة عن الديمقراطية، ولكن بعد كلفة باهظة دفعها ولا زال يدفعها الوطن منذ الخامس عشر من أبريل 2023 في حرب جنونية مدمرة. وبات من الضروري تقوية النسيج الاجتماعي والسياسي بالإقليم، فالأوطان باقية ولا تفنى إلا بخيانة أبنائها والاحتكام لصوت العقل ضرورة حتي ينعم الإقليم والسودان بالأمن والاستقرار والسلام.

فهرس المراجع

باللغة العربية

1. الخضيري، محسن أحمد، (2010)، إدارة الصراع، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، القاهرة.
2. عبد الغفار، محمد أحمد، (د.ت)، فض النزعات في الفكر والممارسة الغربية والدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الأول، دار هومة للنشر، الجزائر.
3. الكرسني، عوض السيد، (تحرير)، (2002) حول قضايا الوفاق والسلام في السودان، شعبة العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، مؤسسة فريدريش آيبرت، مطبعة جامعة الخرطوم.

باللغة الإنجليزية

Lund, Michael S., "Preventing and Mitigating Violent Conflicts: A Revised Guide for Practitioners. Washington, D.C., Creative Associates International, April 1997.p 2. Available at: https://shorturl.at/hmvGT.

التقارير المنشورة

1. Suliman Baldo, “Question of Leadership, Addressing a Dangerous Crisis in Sudan's SPLM-N”, Enough, July 2017. Available at: https://shorturl.at/Y0267.
2. Khalid Amar Hassan, ”Conflict Dynamics in and around Sudan’s Blue Nile State 2015–19”, Small Arms Survey, 2020. Available at: https://shorturl.at/bgW39.
3. Mohyeldeen E. Taha, “Land use, ownership and allocation in Sudan”, SDFG 2016. Available at: https://shorturl.at/cxFY2

الوثائق

1. اتفاق وقف العدائيات بين الهوسا ومكونات السلطنة الزرقاء أغسطس 2022
2. الاتفاق الاطاري بين قبيلة الهوسا ومكونات الفونج يناير 2023.